وزير خارجيتها جفري هاو ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك (**الاهرام**، ١١/١٢/١٩٨٥). وسئل عما اذا كانت الولايات المتحدة تسعى الى ابعاد م.ت.ف. عن المفاوضات، عن طريق فرض شروط غير مقبولة لديها ولدى اصدقائها، فاجاب: «الشروط التي تضعها الولايات المتحدة لحوار مع م.ت.ف. لم تتغير. [أما] عملية السلام فمسألة اخرى. اننا نريد ان تقبل المنظمة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨» (**النهار**، ١٤/١٢/١٩٨٥).

من جهة اخرى، أعلن مندوب الولايات المتحدة الاميركية لدى الأمم المتحدة، فرنون وولترز، ان هناك «مؤشرات محلية» في الشرق الاوسط قد تشجع على احياء «عملية السلام». واضاف، في مؤتمر صحافي عقده في مقر المنظمة الدولية في نيويورك، ان من بين هذه المؤشرات «المحاولات التي يبذلها الملك حسين لايجاد حل ما. كذلك نسمع شائعات [مفادها] ان سوريا قد تكون مهتمة بالاشتراك في عملية التسوية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٤/١٢/١٩٨٥).

وكان الناطق باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب، قال: «ما زلنا نأمل في ان تعترف جميع اطراف النزاع، بما فيها سوريا، بالفرص الكامنة في عملية السلام الجارية، وان تختار المشاركة البناءة فيها» واضاف، ان قرار مجلس الامن ٢٤٢ ينطبق على جميع الجبهات لحرب العام ١٩٤٨، بما فيها مرتفعات الجولان، وان لسوريا مكانها في عملية السلام اذا رغبت في ذلك (**المصدر نفسه**، ٧/١٢/١٩٨٥).

وصرح مسؤول اميركي رفيع المستوى بان البحث الذي ستجريه الادارة الاميركية، في الفترة المقبلة، في اسرائيل والاردن، سيتركز على معرفة نوع المؤتمر الدولي او «الاطار الدولي» الذي يقبله الطرفان، مكرراً الموقف الاميركي لفكرة الاطار الدولي اذا كان مقدمة لمفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية. ورأى المسؤول الأميركي ان «اي شخص يجب ألّا يفاجأ بجهود الاردن لتخفيف التوتر مع سوريا» مذكّراً بموقف عمان الرافض، منذ البداية، لاتفاق منفصل مع اسرائيل، والمستعد للتفاوض ضمن اطار دولي يشارك فيه السوريون واللبنانيون. وقال ان الانفتاح الاردني على سوريا «لا يعني تراجع الاردن عن التزامات قدمها الينا والى الآخرين» وان لدى الادارة الاميركية الآن «تفهماً افضل» للطريق المطلوب اتباعه لاحياء عملية التسوية. كذلك كرر شرط بلاده لمشاركة سوفياتية «اذا اظهر الكرملين استعداداً للاضطلاع بدور بناء في التسوية... لكننا لم نر ذلك، حتى الآن، ولم يظهر اي اهتمام بالمساهمة الايجابية». واوضح ان الموقف السوفياتي هذا قابل للتغيير اذا رغبت موسكو في ذلك. ولفت المسؤول الاميركي النظر الى ان الادارة الاميركية شددت على ضرورة اتخاذ قرارات سريعة، خصوصاً وانه اذا لم تتحرك عملية السلام فستبدأ احداث سلبية في المنطقة (**النهار**، ١٩/١٢/١٩٨٥).

وعلى الصعيد ذاته، جدد الرئيس الاميركي رونالد ريغان رفض ادارته التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وحسب رأيه، هناك استحالة في ان تشارك المنظمة في محادثات السلام، قبل ان تعترف باسرائيل. واضاف: «لا بد من ايجاد حل» لمشكلة الفلسطينيين اللاجئين في دول مثل لبنان، و «في الواقع لدى كل دولة عربية آلاف الفلسطينيين... [وفي بعضها] يشكل [الفلسطينيون] غالبية [و] لم يصبحوا مواطنين [فيها]... لا بد من ايجاد حل، خصوصاً للاجئين منهم» (**المصدر نفسه**، ٩/١/١٩٨٦).

الى ذلك، كرر جورج شولتس ما تحدث به ريغان عن الشعب الفلسطيني، وادعى بان الولايات المتحدة «تبذل كل ما في وسعها» من اجل الشعب الفلسطيني الذي وصفه بأنه «شعب محروم» لكنه، في الوقت ذاته، «شعب قادر»، وقال، في مؤتمر صحافي خصصه للازمة الاميركية ـ الليبية والقضية الفلسطينية، ان الفلسطينيين يستحقون مصيراً افضل، ثم استشهد بالبرنامج الاميركي الخاص «بتحسين معيشة» الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وبعد ان أشاد بجهود الملك حسين «البناءة» لدفع عملية التسوية اعتبر ان «العنف والارهاب في الشرق الاوسط لن يحققا شيئاً للشعب الفلسطيني» وانما الامر الوحيد الذي كان يمكن أن يؤدي الى